الأمم المتحدة

EP

UNEP/GC.23/6/Add.1

Distr.: General
23 December 2004

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢١ – ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

أسلوب الإدارة البيئي الدولي: تنفيذ مقررات الدورة الخاصة السابعة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي والقمة العالمية للتنمية المستدامة بشأن تقرير الفريق الحكومي الدولي للوزراء أو ممثليهم بشأن أسلوب الإدارة البيئي الدول

خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

مذكرة المدير التنفيذي

يتشرف المدير التنفيذي بأن يحيل إلى مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في مرفق هذه المذكرة، خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات بالصورة التي وافق عليها الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية رفيع المستوى بشأن وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات خلال دورته الثالثة في بالي، أندونيسيا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

* UNEP/GC.23/1.

050105 K0473864

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المرفق

خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

أولاً - مقدمة

١ - اُعترف بالحاجة إلى دعم تكنولوجي وبناء قدرات ذات صلة بالبيئة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في قراري الجمعية العامة ٢٩٩٧ (الدورة السابعة والعشرون) الصادر في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، و ٣٤٣٦ (الدورة الثلاثون) الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بالإضافة إلى جدول أعمال القرن ٢١ وخطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة.

٢- واعترف المقرر د.إ ٧/١ الصادر في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٢ عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تعزيز أسلوب الإدارة البيئي الدولي، ضمن جملة أمور، بالحاجة الماسة إلى وضع خطة استراتيجية لتوفير الدعم التكنولوجي وبناء القدرات للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وقد وضعت هذه الخطة إعمالا للمقرر د.إ ٧/١ لتلبية هذه الحاجة الملحة.

ثانياً - الأهداف

٣ - تتمثل أهداف الخطة فيما يلي:

(أ) تعزيز قدرة حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على جميع المستويات على:

'١' تنفيذ الأهداف البرامجية التي حددها مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالتوازي مع استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لطلبات الحكومات بشأن بناء القدرات الموجهة ضمن اختصاصات هذا البرنامج؛

'٢' المشاركة بصورة كاملة في وضع سياسة بيئية ودولية متسقة؛

'٣' الامتثال للاتفاقات الدولية وتنفيذ التزاماتها على المستوى الوطني؛

'٤' تحقيق أهدافها ومقاصدها وغاياتها البيئية فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ذات الصلة بالبيئة بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية، وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة، ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية ومن ثم تعزيز الاستدامة البيئية لتنمية بلدانها؛

'٥' استخدام ودعم القدرة أو التكنولوجيا التي يتم الحصول عليها من خلال التدريب أو غير ذلك من جهود بناء القدرات بعد استكمال هذه الجهود؛

'٦' تنمية القدرات الوطنية في مجالات البحوث والرصد والتقييم لدعم المؤسسات الوطنية في مجال جمع البيانات وتحليل ورصد الاتجاهات، ووضع البنية الأساسية للتنمية العلمية والإدارة البيئية من أجل ضمان استدامة جهود بناء القدرات.

(ب) توفير تدابير منهجية هادفة طويلة وقصيرة الأجل للدعم التكنولوجي وبناء القدرات مع مراعاة الاتفاقات الدولية وبالاستناد إلى الأولويات والاحتياجات الوطنية أو الإقليمية؛

(ج) توفير إطار لبناء القدرات لضمان المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(د) السعي إلى ضمان دمج مبادئ الشفافية والمساءلة القائمة على نهج تشاركي مع الملكية الوطنية الكاملة في جميع النشاطات؛

(هـ) دمج الاستراتيجيات النوعية لإدراج المساواة بين الجنسين في المسار الرئيسي للتنمية فضلا عن تعليم وتدريب النساء على صنع القرار الخاص بالبيئة؛

(و) التمكين من التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وتوفير أساس لوضع نهج شامل لإقامة الشراكات بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(ز) تأكيد تحديد ونشر أفضل الممارسات وتعزيز إدارة المشروعات والشراكات؛

(ح) تعزيز تسليم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للدعم التكنولوجي وبناء القدرات ضمن اختصاصاته للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال استنادا إلى أفضل الممارسات من داخل البرنامج وخارجه بما في ذلك إدراج الدعم التكنولوجي وبناء القدرات في المسار الرئيسي لنشاطات البرنامج؛

(ط) تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف مع مراعاة عملياتها المستقلة لصنع القرار والأجهزة الأخرى المشاركة في بناء القدرات البيئية. ويشمل ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية على وجه الخصوص وكذلك الجهات المانحة الثنائية، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإقليمية أو المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني بما في ذلك القطاع الخاص والجامعات وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

(ي) تعزيز وتيسير وتمويل، حسب مقتضى الحال، الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا والمعارف ذات الصلة وخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وتقديم الدعم لهذه العملية.

ثالثاً - الاعتبارات الاستراتيجية

٤ - المقصود بالخطة أن تكون نهجا متفقا عليه على المستوى الحكومي الدولي لتعزيز الدعم التكنولوجي وبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بما في ذلك من خلال تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهذا الغرض والارتكاز على المجالات التي أظهر فيها

ميزة نسبية وخبرات. ويتعين على الخطة أن تراعي النشاطات التي نفذت في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة بأسرها بما يشمل أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والشركاء ذوي العلاقة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. كما يتعين أن تراعى النشاطات والبرامج التي نفذها الشركاء الآخرون بما في ذلك البرامج الثنائية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي للخطة أن تدعم التنسيق المشترك بين الوكالات مع التركيز بصورة خاصة على الدور الذي ينبغي أن يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز الاستجابة الفعالة للاحتياجات المحددة. وفي هذا الصدد، فإن الخطة:

توفر الأساس لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للاضطلاع بدور أكبر في إطار فريق الأمم المتحدة للتنمية. ولهذه الغاية، ينبغي توثيق التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتساقا مع مذكرة التفاهم بينهما بما في ذلك على المستوى القطري.

توفر خطة متسقة لتوفير التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك لتعزيز التنسيق بين البرنامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى فضلا عن الشركاء الآخرين من ذوي الصلة.

توفر نهجا متسقا لتدعيم المؤسسات الوطنية والإقليمية المسؤولة عن الإدارة البيئية والترويج لتنفيذ البرامج والخطط البيئية وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر على المستوى الوطني.

تروج للتكامل بين المبادرات والبرامج البيئية المتفق عليها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي وتدعم وضع الاستراتيجيات وخطط العمل البيئية وتعزيزها وتنفيذها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

توفر استراتيجية فعالة لتعزيز الدعم التكنولوجي والتعاون من خلال دعم توفير بيئة مواتية للتجديد والنقل عن طريق تعزيز التعاون الدولي المؤدي إلى التحديث ووضع ونشر التكنولوجيات في حماية حقوق الملكية الفكرية ومشاركة جميع الشركاء المعنيين بما في ذلك القطاع الخاص. وينبغي الاهتمام بتحديد ونشر أفضل الممارسات وتعزيز عمليات إدارة المشروعات والشراكات.

تعزز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المالية والبشرية من خلال النهوض بالتنسيق والاتساق وزيادة فعالية التنفيذ على جميع المستويات والترويج لنهج متكامل لإتاحة الفرصة للاستخدام الأمثل للموارد.

٥ - وعلاوة على ذلك، وكجزء من النهج الأساسي للخطة:

(أ) ارتكاز الجهود على القدرات المتوافرة؛

(ب) أن يكون للنشاطات التي تنفذ في إطار الخطة ملكية وطنية لضمان استمرار القدرات التي تم بناؤها؛

(ج) لابد من وضع برامج بناء القدرات بصورة تتفق وظروف كل بلد استنادا إلى عملية تقييم للاحتياجات من القاعدة للقمة؛

(د) لابد من تنسيق العمل وربطه بالجهود الجارية بالفعل وتكامله مع مبادرات التنمية المستدامة الأخرى باستخدام آليات التنسيق العاملة مثل فريق إدارة البيئة وفريق الأمم المتحدة للتنمية ونظام المنسق المقيم؛

(هـ) ينبغي ألاّ يزدوج العمل مع ذلك الذي تروج له أو تضطلع به المنظمات والبرامج الأخرى.

٦ - إسناد دور كبير للترتيبات المؤسسية على المستوى الإقليمي والمؤسسات الإقليمية لتنفيذ واستعراض الخطة.

رابعاً - التنفيذ

٧ - ترتكز الخطة على الأهداف المحددة في الفقرة ٣ أعلاه.

٨ - يجرى تحديد الأهداف والاستراتيجيات والنشاطات من خلال نهج من القاعدة إلى القمة حتى تعكس الاحتياجات الفعلية للبلدان والأقاليم. وينبغي تحديد العناصر ذات الصلة على أساس مدخلات من الحكومات واستعراض للأولويات الناشئة عن المنتديات الوزارية الإقليمية. وينبغي مراعاة وجهات نظر المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة على المستويين الحكومي وغير الحكومي. وتعتبر الملكية الوطنية عنصرا أساسيا وتوفر إمكانية وضع برامج بناء القدرات والدعم التكنولوجي بما يناسب الاحتياجات النوعية المحددة في الأولويات البيئية لكل بلد.

٩ - وينبغي تعزيز المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتيسير الدعم الفعال لتنفيذ الخطة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

ألف - المستوى الوطني

١٠ - نظرا للظروف النوعية للبلدان المختلفة المعنية، يتعين تشجيع كل بلد على تحديد احتياجاته الخاصة من بناء القدرات والدعم التكنولوجي لتحقيق أولوياته البيئية. وكما أشير في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ المعنون ''نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات''، فإن التكنولوجيات السليمة بيئيا والاحتياجات المقابلة من بناء القدرات تشمل طائفة عريضة من القضايا يمكن لكل بلد أن يحدد منها العناصر الملائمة لاحتياجاته لتحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة. وينبغي أن يساعد النظام متعدد الأطراف حكومات البلدان على وضع ترتيبات عملية مع مراعاة التقييم الوطني والتقييم الذاتي لمرفق البيئة العالمية/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيثما يكون ملائما، الموجه نحو تحويل الاحتياجات في كل بلد إلى مجموعة من الأولويات الاستراتيجية ووسائل للاستجابة لها. ويعتبر التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف عنصرا هاما في المواجهة الفعالة لهذا التحدي.

١١ - سوف تساعد الخطة في وضع استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاحتياجات على المستوى الوطني لبناء القدرات فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة باختصاصاته. وينبغي أن تكمل نشاطات برنامج الأمم المتحدة للبيئة التدابير التي ينفذها مرفق البيئة العالمية. وسيكون هناك تنسيق

مع نشاطات بناء القدرات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو المحدد في ''طاقات ٢٠١٥'' التي تمثل المبادرة الجديدة لتنمية القدرات التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما ينبغي تعزيز التعاون بشأن المسائل القطاعية مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعتمدة على المعارف والقطاع الخاص.

باء - المستوى الإقليمي

١٢ - ستتسق الخطة مع الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية التي تحددها الأجهزة الإقليمية ودون الإقليمية مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) ومبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أجل التنمية المستدامة، وعملية ''البيئة من أجل أوروبا'' وسوف تدعم تنفيذ تلك النشاطات التي تحظى بالأولوية المحددة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٣- وتستجيب الخطة للأبعاد الإقليمية التي تم تأكيدها في خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة. ويمكنها بهذه الطريقة أن تراعي الخبرات المكتسبة من مساعدة الحكومات على إعداد ووضع الصيغة النهائية لخطة العمل الخاصة بمبادرة نيباد من اجل البيئة، ومبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من اجل التنمية المستدامة وبرنامج مجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة ودعم تنفيذها من خلال بناء القدرات. ويستند هذا النهج إلى الطرق التالية:

(أ) دعم تنفيذ الاتفاقيات البيئية العالمية والإقليمية وغير ذلك من الصكوك القانونية؛

(ب) التدريب وتعزيز مراكز الخبرة الرفيعة الحالية؛

(ج) الترويج للتعاون بين الجنوب والجنوب وتقديم الدعم له؛

(د) تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

(هـ) إقامة الشراكات؛

(و) المعلومات لصنع القرار؛

(ز) الترويج للدعم التكنولوجي؛

(ح) دعم مراكز الإنتاج الأكثر نظافة.

١٤ - وتسند الخطة اهتماما خاصا لتعزيز الدعم المقدم للمنتديات البيئية الوزارية الإقليمية لتمكينها من الاضطلاع بدور في تنفيذ واستعراض الخطة وتحديد الاحتياجات الناشئة. وفي هذا الصدد، تشجع المنتديات الوزارية الإقليمية أو الأجهزة المماثلة على تحديد الأولويات الإقليمية التي ينظرها مجلس الإدارة ويأخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاعتبار.

١٥ - تشجع الأجهزة البيئية الوزارية الإقليمية القائمة وأجهزتها الفرعية وغير ذلك من الكيانات ذات الصلة على دراسة الخطة، وتقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات وتحديد الأولويات على أساس منتظم. كما تشجع على التوصية بالنهج الاستراتيجية لتنفيذ المكونات ذات الصلة من الخطة في أقاليمها.

جيم - المستوى العالمي

١٦ - تشير ولاية أسلوب الإدارة البيئية الدولي الذي منحه مجلس الإدارة أثناء دورته الاستثنائية السابعة في كارتاخينا إلى ضرورة تنفيذ الخطة عن طريق زيادة التنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أن مذكرة التفاهم المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف تزيد من أنشطة بناء القدرات المشتركة بغرض تطوير خطة استراتيجية مع مراعاة ضرورة تطوير آليات تشغيلية واضحة تتلافى الإزدواجية والإزدواجية بين الاختصاصات الخاصة بكل من المنظمتين.

١٧ - والخطة مكملة لـــ، ومنسقة مع الأنشطة والبرامج التي يجري الاضطلاع بها عبر منظومة الأمم المتحدة ككل، وتشمل برامج العمل لأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، مع مراعاة عمليات اتخاذ القرارات المستقلة ذاتياً لديها، وبخاصة عن طريق التقييمات القطرية المشتركة التابعة للأمم المتحدة، وأُطر المساعدة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك عن طريق المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة على المستوى القطري. وتستند الخطة إلى المقررات الحكومية الدولية الحالية، بما في ذلك التوجيهات من مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وسوف تتم صياغتها بتفصيل أكبر بما يتمشى مع الاحتياجات القطرية أو الإقليمية والأولويات، بما في ذلك تلك التي تحددت أثناء المنتديات الحكومية الدولية المختلفة التي عقدت بالفعل على المستويين الإقليمي والعالمي.

١٨ - يتوجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يلعب دوراً أكثر إيجابية وأكثر إقداماً بحيث يتم نشر دعمه التكنولوجي وأنشطته لبناء القدرات على نطاق أوسع داخل منظومة الأمم المتحدة، وإدراج تلك الأنشطة في سياق المبادرات المحددة قطرياً التي تتم على المستوى الميداني.

١٩ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يطور قاعدة بيانات، وأن يولي استكمالها بحيث تعطي نافذية إلى المعلومات بشأن الدعم التكنولوجي الحالي الرئيسي، وأنشطة بناء القدرات، كتلك التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وجود صلات ببرامج الشركاء ذوي الصلة. وينبغي لهذا النشاط أن يقوم بوظيفة غرفة تبادل المعلومات، وينبغي لقاعدة البيانات أن تكون فعالة من الناحية التكاليفية، وأن تفيد من الخبرات، ومن التجارب، وأن ترتبط بقواعد البيانات الحالية. كما يجب أن تُصَمَّمْ من أجل تبادل المعلومات العملية وأن تضمن زيادة الشفافية مع الحيلولة دون الإزدواجية.

دال - قائمة إشارية بالمجالات الرئيسية لأنشطة دعم التكنولوجيا وبناء القدرات

٢٠ - وفيما يلي قائمة إشارية بالقضايا المتشعبة والمجالات المواضيعية التي ينبغي أن تتناولها الخطة:

(أ) القضايا المتشعبة:

'١' تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية البيئية أو ذات الصلة بالبيئة (المؤسسات الحكومية، الهيئة القضائية، جهات الإنفاذ)؛

'٢' تطوير قانون بيئي وطني؛

'٣' تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

'٤' تقديم المساعدة لتيسير الامتثال مع الإمتثال لالتزامات الإنفاذ بموجب الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وتنفيذ الإلتزامات البيئية؛

'٥' إعداد وإدماج وتنفيذ الجوانب البيئية لخطط التنمية المستدامة الوطنية؛

'٦' الفقر والبيئة، بما في ذلك تنفيذ برامج استراتيجية تخفيض تقليل الفقر؛

'٧' تطوير البحوث الوطنية والرصد وقدرات التقييم بما في ذلك التدريب على التقييم والإنذار المبكر؛

'٨' تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية والإقليمية في ميدان جمع البيانات والتحليل والرصد ورصد الاتجاهات البيئية؛

'٩' النفاذ إلى المعلومات العلمية والتكنولوجية بما في ذلك المعلومات عن أحدث التكنولوجيات؛

'١٠' تيسير النفاذ إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً، ودعمها، والنفاذ إلى الخبرات ذات الصلة بذلك؛

'١١' التثقيف وتعميق الوعي، بما في ذلك الربط الشبكي بين الجامعات مع برامج الامتياز في ميدان البيئة؛

'١٢' تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك دعم مراكز الإنتاج الأنظف؛

'١٣' تطوير استراتيجيات إدماج البعد الجنساني في السياسات البيئية؛

(ب) المجالات المواضيعية:

'١' التنوع البيولوجي، بما في ذلك السلامة الأحيائية وقضية الأنواع الغازية؛

'٢' تغير المناخ؛

'٣' التصحر والجفاف وتدهور الأراضي؛

'٤' موارد المياه العذبة؛

'٥' حفظ الأراضي الرطبة؛

'٦' المحيطات والبحار والمناطق الساحلية، وتشمل البحار الإقليمية وحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛

'٧' المواد الكيميائية؛

'٨' إدارة النفايات؛

'٩' التلوث؛

'١٠' الصحة والبيئية؛

'١١' التجارة والتنمية؛

'١٢' الطاقة المتجددة؛

'١٣' حفظ الموارد الطبيعية العابرة للحدود، والإدارة المستدامة لها عندما يتم الاتفاق على ذلك من جانب البلدان المعنية؛

'١٤' الاستعداد والاستجابة للطوارئ البيئية؛

'١٥' علم التصنيف؛

'١٦' الغابات؛

'١٧' تقييم ما بعد النزاعات؛

'١٨' الإصحاح؛

'١٩' الأمن الغذائي والبيئة.

هاء - التعاون بين الجنوب والجنوب

٢١ - وتؤكد الخطة على أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب وتشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود الموجهة نحو بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك عن طريق تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات والوثائق بين مؤسسات الجنوب من أجل تنمية الموارد البشرية، وتعزيز مؤسسات الجنوب، والتأكيد على الدور المهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي تنهض به المعارف العلمية والتكنولوجيا، التي لها تأثير كبير على الطريقة التي تستخدم بها موارد الأرض ويتم تقاسمها بين سكانها.

واو - المعلومات اللازمة لصنع القرارات: دَوْرْ العلم والرصد والتقييم

٢٢ - أن الخطة تؤيد تنفيذ النتائج ذات الصلة للمشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت في نيروبي يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (على النحو الموصوف في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/5/Add.4)، والتي تحدد عدد الاحتياجات المهمة من بناء القدرات. وتشمل هذه ضرورة تعزيز القدرات الوطنية لجمع البيانات، والبحوث والتحليل والرصد والتقييم البيئي المتكامل، وتطوير القدرات المؤسسية، وتدريب الموظفين، ودعمهم، من أجل التكنولوجيات المناسبة والمتكيفة والمنهجيات، ودعم تقييمات القضايا البيئية ذات الأهمية الإقليمية ودون الإقليمية، ولتقييم وتوفير الإنذار المبكر بالنسبة للقضايا البيئية الناشئة، ودعم المبادلات العلمية، وإنشاء شبكات معلومات متداخلة التخصصات في مجال البيئة، وتعزيز نهج الشراكة المتماسكة.

٢٣ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد في تعزيز قدرات الحكومات الوطنية لجمع وتحليل البيانات البيئية لاستخدامها في صنع القرارات وللمشاركة في عمليات التقييم الأوسع نطاقاً، بما في ذلك، إلى جانب أمور أخرى، توقعات البيئة العالمية.

زاي - إعداد التقارير والرصد والتقييم

٢٤ - تنص الخطة على إعداد تقارير عن تنفيذها إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وينبغي لمثل إعداد هذه التقارير أن تتم بموجب العملية الموضحة في الفقرة ٢٩ أدناه وينبغي أن تشتمل على ما يلي:

(أ) قيام الحكومات المتلقية بتقييم نتائج المساعدة أو التدريب المُتَلَقَى: وينبغي أن يُستَخدم ذلك لتحسين فعالية المساعدة، ولا يجب استخدامه كشرط مسبق لتقديم مثل هذه المساعدة؛

(ب) قيام أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالإبلاغ عن عدد الطلبات، ورصد النتائج والنتائج القابلة للقياس والنوعية، وإعداد تقرير تقييم عن حالة تمويل الخطة.

٢٥ - تقوم كل حكومة متلقية لجهود دعم بناء القدرات والتكنولوجيا التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تجاهد من أجل الاستخدام الفعال للقدرات أو التكنولوجيا التي تحوزها وذلك عن طريق التدريب، أو أي جهود بناء قدرات أخرى، وأن تحافظ على القدرات أو التكنولوجيا بعد إنتهاء مثل تلك الجهود. وتشجع الحكومات المتلقية على إعداد تقرير عن نتائج بناء القدرات، أو الدعم التكنولوجي الذي تتلقاه. ويمكن أن يشتمل ذلك على برامج تقييم وتدريب الموظفين من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خامساً - آليات التنسيق

٢٦ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل على تحقيق الاتصال المحسن والمعمق، والتعاون والتنسيق وأوجه التوافق النشاطي مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ومؤسسات التمويل الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، والمجتمع المدني، وأصحاب المصالح ذوي الصلة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المحدودة، وتعزيز الأنشطة على المستويْن الإقليمي والقطري، وتوفير مِنْبَرْ للنهج متعددة الأطراف، والثبات والاتساق في نقل التكنولوجيا، مع حماية حقوق الملكية الفكرية، مع الأخذ في الاعتبار الولايات كلا على حدة، وسلطة صنع القرارات المستقلة ذاتياً لجميع الهيئات المعنية، واستخدام آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات. ويوجه التشجيع إلى جميع الوكالات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة لمراعاة الخطة عند تخطيط ما يخصها من الدعم التكنولوجي وجهود بناء القدرات.

٢٧ - ولما كان الإطار الحالي الوظيفي والتنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يجعل من أنشطة بناء القدرات الخاصة به تتم داخل إطار برامج العمل التابعة للشُعَبْ المستقلة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن هناك حاجة لإقامة قاعدة بيانات شاملة تنفذ إليها جميع البلدان، ويتم استكمالها بصورة منتظمة، وذلك لخدمة أنشطة دعم التكنولوجيا وبناء القدرات مع الرجوع إلى الجهات المختصة وجهات الاتصال لدى وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وهي العملية التي ينبغي أن يتم تطويرها بما يتفق مع الخطة.

٢٨ - ينبغي أن يستضيء تنفيذ الخطة بأولويات بناء القدرات الوطنية والإقليمية، ودعم خطط العمل كلما كان ذلك ممكناً، وهو ما يحتاج إلى دعم من الآليات الإقليمية، والاستفادة من المؤسسات القائمة، سواء على المستوى الحكومي الدولي، أو مستوى الأمانات.

ألف - المستوى الحكومي الدولي

١ - ترتيبات المتابعة العالمية

٢٩ - سوف يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالاستعراض المنتظم للخطة وتقديم توجيهات السياسات العامة، والعمل طبقاً لولايته باستعراض البيئة العالمية وتنشيط التعاون الدولي. وسوف تكون العملية الحكومية الدولية على المستوى العالمي على النحو التالي:

(أ) ينبغي لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في كل دورة أن يتابع وأن يستعرض، ويقدم، التوجيهات بشأن الخطة، وأن يقوم في كل دورة عادية بتخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ الخطة؛

(ب) وفيما بين الدورات، ينبغي للجنة الممثلين الدائمين أن تتابع وأن ترصد وأن تستعرض تنفيذ الخطة وفعاليتها؛

(ج) ينبغي للمدير التنفيذي أن يعد تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة، بما في ذلك تعبئة الموارد، وتحديد الاحتياجات والأولويات الإقليمية والوطنية، وتقييم الاستجابات للطلبات المتلقاة؛

(د) ينبغي لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يقدم الإشراف والتوجيه لأعمال بناء القدرات والدعم التكنولوجي لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(هـ) ينبغي لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يتلقى وأن يستعرض وأن يناقش التقارير الخاصة ببناء القدرات وجهود دعم التكنولوجيا لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن يعكس الأولويات الناتجة وذلك في مقرراته وفي برنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ - المستوى الإقليمي

٣٠ - يقوم كل من المنتديان الإقليمي ودون الإقليمي بلعب دور هام على المستوى الإقليمي. وتقوم الأجهزة البيئية الوزارية الإقليمية الحالية وهيئاتها الفرعية والهيئات الأخرى ذات الصلة ببحث تنفيذ الخطة، وتقديم توصيات السياسات العامة وتحديد الأولويات. وتقوم أيضاً بالتوصية بالنُهُجْ الاستراتيجية تجاه تنفيذ مكونات الخطة كلاً على حدة داخل مناطقها.

باء - مستوى الأمانة

٣١ - سوف يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة لتنفيذ الخطة بما في ذلك التنسيق الداخلي والاضطلاع بما يلي:

(أ) ينبغي للأمانة أن تقوم بصورة منتظمة بإبلاغ لجنة الممثلين الدائمين بتنفيذ الخطة؛

(ب) وينبغي أن تقع مسؤولية تنفيذ الخطة الشاملة، داخل نطاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على كاهل المدير التنفيذي الذي ينبغي أن يضمن التنسيق على مستوى المنظمة، مع تفادي خلق أي طبقات بيروقراطية جديدة أو إضافية من أي نوع. ويجب على المدير التنفيذي أن ينشئ نقطة اتصال متفرغة داخل المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتيسير التنسيق الداخلي بين الشُعَبْ والمكاتب الإقليمية، التي تنبغي أن تقوم جميعاً بتحديد نقاط الدخول، وشفافية تلقي ومتابعة وتوزيع طلبات الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وينبغي أن يعهد المدير التنفيذي لكل شُعْبَةَ ومكتب إقليمي بمهمة تحديد نقطة اتصال خاصة بالخطة، تتحمل مسؤولية تشغيلية وتتحمل الإشراف على أنشطة بناء القدرات لدى الشعبة المحددة؛

(ج) ينبغي للمدير التنفيذي أن يتأكد من أن الشعبة مسؤولة عن التنسيق الإقليمي لديها بين الموظفين ما يكفي لذلك وأن شبكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من المكاتب الإقليمية يمكنها أن تساعد مساعدة فعالة المنتديات البيئية الإقليمية ودون الإقليمية على تيسير معالجة الطلبات وتنفيذها واستعراضها وإعداد تقارير عن تلك الطلبات الخاصة بالدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وينبغي زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتعاضد فيما بين الوكالات والتنسيق بينها؛

(د) وينبغي إنشاء قاعدة بيانات شاملة ويسيرة الاستخدام يجري استكمالها بصورة منتظمة، وتتعلق بأنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي، على أن يقيمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد الرجوع إلى، وإقامة الصلات مع الوكالات المتخصصة، والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وينبغي لقاعدة البيانات هذه أن تُصبح متوافرة، وأن تكون يسيرة الاستخدام بالنسبة لجميع البلدان، من حيث الأشكال الإلكترونية والأشكال المطبوعة، وينبغي أن تعكس الحطة وأن تتماشى معها؛

(ه) ينبغي تعزيز وتطوير القدرات العلمية والتقنية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمكينه من زيادة قدراته على تقديم المشورة والمساعدة التكنولوجية المتعلقة، بصفة خاصة، بالتكنولوجيا والدراية السليمة بيئياً؛

(و) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يُعَين نقاط دخول غير مركزية، وأن يستخدم تدابير شفافة لتلقي وتعميم ومعالجة الطلبات التي ترد، والخاصة ببناء القدرات، المساعدة التكنولوجية وذلك استناداً إلى أفضل الممارسات المتاحة؛

(ز) ينبغي اتباع نهج يسير من القاعدة إلى القمة حَسْبَ الاحتياجات القطرية، ويستجيب للحكومات وللمنتديات الحكومية الدولية الإقليمية أو دون الإقليمية، وإلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مع المحافظة في نفس الوقت على مرونة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقييم الطلبات والاستجابة إليها، فالملكية القطرية مهمة للغاية كوسيلة لتمكين الحكومات من المحافظة على، ودعم القدرات التي قامت ببنائها؛

(ح) ينبغي للمدير التنفيذي أن ينشئ نظاماً شفافاً متشعباً لرصد ملف بناء القدرات والدعم التكنولوجي لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن يعد تقارير عن الطلبات الواردة ، المتعلقة بحالات الخلل الموجودة وتحليل حالات النجاح، ومواطن الضعف والدروس المستفادة. وينبغي لذلك الملف أن يكون واضحاً في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين. وفي هذا الصدد ينبغي لكل شعبة

أن تشير إلى برنامج عملها وميزانيتها لفترة السنتين، وإلى أنشطتها في ميداني الدعم التكنولوجي وبناء القدرات والتكاليف المرتبطة بذلك؛

(ط) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يسعى إلى إنشاء شراكات بين القطاعي العام والخاص كتتمة للإلتزامات الحكومية الدولية بتنفيذ برامج بناء القدرات والدعم التكنولوجي.

٣٢ - ولدى إعداد التقرير إلى مجلس الإدارة عن تنفيذ الخطة، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقيم توافر الموارد المطلوبة التقنية والمالية وكذلك فعالية واستدامة جهود بناء القدرات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

سادساً - الآليات المالية

٣٣ - وبالإشارة إلى المقرر د.إ – ١/٧، ينبغي للخطة أن تُنَفذَ من خلال مجموعة من الآليات والخيارات المالية الطوعية التي يمكن أن تقدم موارد إضافية. وينبغي للآليات المالية أن تتسم بالشفافية وبالمحاسبية والإمتثال للقواعد المالية لصندوق البيئة. وينبغي للتمويل أن يكون ثابتاً وكافياً ومنتظماً.

٣٤ - ولأجل بيان تنسيق الدعم التكنولوجي وبناء القدرات داخل إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ينبغي لمجلس الإدارة أن يستخدم صندوق البيئة لهذه الأنشطة، مع مراعاة الطبيعة المتطورة لمتطلبات التمويل، بما في ذلك على المستوى الإقليمي. أما الموارد التي تخصص لهذه الأنشطة فيجب أن تكون منتظمة وأن تدعم العناصر البرنامجية الأخرى، وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبحث في أمر زيادة مساهمتها لصندوق البيئة. وفي هذا الصدد يمكنهم أن ينظروا في مختلف الآليات الطوعية على المتوخى في المقرر د.إ – ١/٧.

٣٥ - وكما يدعو المقرر د.إ – ١/٧ فإن شراكة سوف تتم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية وتقدم للاعتماد إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ومجلس مرفق البيئة العالمية. وسوف تسهم هذه الشراكة في النهوض بأهداف للخطة.

٣٦ - سوف يعتمد تنفيذ الخطة كذلك على تعبئة الموارد من المصادر الأخرى، بما في ذلك الشراكات بين القطاعي العام والخاص. وينبغي لهذه الشراكات أن تكمل، لا أن تحل محل، الإلتزامات الحكومية الدولية.